

التنظيم القضائي الجديد

إن جوهر التنظيم القضائي الجديد سيعطي دفعة قوية للقضاء، ويعيد ترتيب نظام الهرم القضائي وتسلسله وتوزيع بعض الاختصاصات، إلى جانب إنشاء المحاكم المتخصصة، فكان هذا التشكيل الذي جاء نتيجة الجهود المبذولة لمعايشة التطور الذي يعيشه مرفق القضاء بعد دراسة ومراجعة وتدقيق في مواده وتفصيلاته وتنظيماته الإدارية من قبل خبراء متخصصين ليسهم في تحقيق أفضل النتائج وتسريع قضاء حاجات الناس ويعزز قوة الأداء وسط تزايد أعداد القضايا المنظورة وتنوعها وتشعبها والتزايد السكاني الهائل، فكان لزاماً مواكبة ذلك برؤية شرعية ملتزمة بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

إن القضاء من أولى الأولويات، إنه يحظى برعاية وعناية متواصلة ومؤازرة في إقامة الحق وتحقيق العدالة منذ قيام هذه الدولة العصرية التي أخذت بأسباب التقدم العلمي مع تمسكها بمبادئ الشرع المطهر، فكان هذا الصرح الشامخ الذي نتفياً اليوم ظلله والمحاط بالرعاية والاهتمام إسهاماً في تطويره تنظيمياً وتجهيزاً بما يخدم العدالة في المجتمع، فأصبح القضاء يتبوأ مكانة معتبرة رفيعة ومحل إشادة في استقلاليتته وحيويته، فكانت هذه الجوهرة الثمينة التي أكملت تاج القضاء المرصع بدرر هذا التنظيم والتطور الجديد ليساهم في تعزيز سير العمل القضائي وفق نهج يجمع الانسيابية مع الدقة والإنجاز وخدمة أفضل يتطلع إليها الجميع.

إن المتأمل في مراحل التطور الإداري لمنظومة القضاء يرى كيف مرت بمراحل تطويرية مهمة لتحقيق الضمانات القضائية في التحكيم وإقامة العدل، وهذا مما يؤكد بذل المزيد من العناية والضمانات القضائية والتحديد النوعي للمحاكم فكانت هذه النقلة التطويرية الجديدة ذات سمة مميزة ومكانة معتبرة تتطور بتطور الزمان.

إدارة التحرير

الكلية
الأخيرة